

نحو اعادة توصيف النظام الاقتصادي :

رؤية اكااديمية في مستقبل النظام الاقتصادي في العراق

د . مظهر محمد صالح

مايس / 2012

يعرف النظام **System** على انه وحدة معقدة تتكون من العديد من الاجزاء المختلفة تخضع جميعها الى خطة عامة او كونها تخدم هدفاً عمومياً ، وعلى هذا السياق تأتي المدرسة السلوكية الامريكية على سبيل المثال لتطرح مفهوماً للنظام لايتعدى نطاقه اكثر من الاحاطة في أن ثمة مقاطع **segments** مكونة لهيكل النظام ومقاطع هي خارج النظام . وان المقاطع المكونة لهيكل النظام والتي تسمى احياناً بالحدود **boundaries** او المتغيرات هي التي تكون في مستوى من التفاعلات تعد اكثر **كثافة** في تصرفها وسلوكياتها مقارنة بغيرها . فأذا كانت تلك الكثافات او الحدود او المتغيرات سياسية فأنها تكون نظاماً سياسياً او ذات كثافات اجتماعية فتكون نظاماً اجتماعياً او ذات كثافات اقتصادية فتكون نظاماً اقتصادياً و هكذا .

وعلى الرغم من ذلك فإن توصيف النظام الاقتصادي يُعد من المسائل التي لايمكن تجريدها من إطارها المدرسي وتياراتها الايديولوجية المصاحبة لها ، وعلى هذا الاساس تعرف الكاتبة الاقتصادية العريقة جوان روبنسون **Robinson** في كتابها الشهير **الفلسفة الاقتصادية** ، **النظام الاقتصادي** بأنه : وحدة تتطلب مجموعة من الاحكام مع توافر ايديولوجية تسوغ تلك (الاحكام) ومستوى من الوعي يتمتع به اي فرد على نحو يجعله يثابر من اجل تحقيق تلك الاحكام ، وعلى هذا الاساس فلا بد من توافر وسائل **Devices** يتكون بموجبها النظام الاقتصادي وتعمل على تأدية وظائف ثلاثة هي :

الأولى: التي تساعد في تعيين من (هو) اكثر فاعلية في اتخاذ قرار تحريك الموارد وتعبئتها من بين مختلف الاشخاص من متخذي قرارات الخيار الاقتصادي .

الثانية: تقوم بتنسيق نشاطات الوحدات الاقتصادية الفردية . بمعنى انها تساعد في تحديد (كيف) تصنع القرارات .

والثالثة: تعمل على جعل متخذي خيار القرار الاقتصادي اكثر سعياً في ترتيب اولوياتهم . اي بمعنى المساعدة في تحديد (ماذا) يمكن الاخذ به من قرارات .

وفي هذا المضمار يمكن ملاحظة ان النظم الاقتصادية كافة تشترك في اهداف رئيسة ثلاثة هي :

الاستخدام الكفاء والشامل للموارد النادرة ، والتوزيع العادل للدخل (مع التحفظ بكونها حالة نسبية جدا تعتمد الزمان والمكان في تحقيق تلك العدالة) واخيراً النمو في الناتج المحلي الاجمالي عبر الزمن .

ويصبح بالامكان من الناحية المفاهيمية تقسيم الوسائل المشار اليها انفاً **Devices** التي تكون النظام الاقتصادي الى : ادوات **tools** و طرق **methods** . وان الادوات والطرق جميعها تجيب على اسئلة (من) و (ماذا) لكي تعبر عن تكوين النظام الاقتصادي .

فعلى صعيد النظرية الاقتصادية يمكن لنا ان نستخلص ان هناك ثمة (طريقتين) و(اداتين) متطرفتين في تخصيص الموارد الاقتصادية يمثلان نموذجين مختلفين للنظام الاقتصادي وهما اسواق شديدة التنافس تستخدم الاسعار النسبية في تخصيص الموارد وبقيضها اقتصادات موجهة مركزياً في استخدام الموارد المادية وتخصيصها . اما (الاداتان المتطرفتان) في تخصيص الموارد فهما : الملكية الفردية لجميع وسائل الانتاج وبقيضها الملكية العامة لوسائل الانتاج كافة . وعند إعادة تركيب الطريقة الاولى مع الاداة الاولى فأنا نحصل على نموذج لسوق المنافسة التامة ، وهو نموذج غير موجود على ارض الواقع . وكذلك عندما يتم تركيب (الطريقة الثانية مع الاداة الثانية) نحصل على انموذج موجه او مايسمى بالموديل الدكتاتوري الاقتصادي اصطلاحاً ، وهذا النموذج غير متحقق في الوقت الحاضر.

وعلى أساس ماتقدم ، عُد توصيف النظام الاقتصادي للعراق ضرورياً لتشخيص مستوى التحول في السياسة الاقتصادية الراهنة بعد تجربة عاشتها البلاد عبر اكثر من نصف عقد من الزمن في خضم اطار دولة ريعية مركزية تتجه اديولوجياً نحو ديمقراطية السوق ولكنها تمسك برصيد الثروة والنتاج المحلي الاجمالي بعد ان تأطرت الى حد بعيد بنموذج اقتصادي نيوكلاسيكي او ليبرالي الى حد ما ، وهو الانموذج الذي يرى بحماس أهمية فصل اقتصاد السوق الحر وقطاع الاعمال عن نشاط الحكومة . إذ ساد الاعتقاد بأن دور الحكومة الاقتصادي باستثناء القطاع النفطي الريعي يقتصر على تأدية ممارسة وظيفة الرقابة والاشراف على النشاط الاقتصادي العام مع تقديم بعض السلع العامة الاساسية وترك النشاط الخاص ليسبح او يغرق بنفسه للنهوض بأعباء التنمية . مما جعل فكرة سيادة المستهلك تطغى على فكرة سيادة المنتج سواء على مستوى الموازنة العامة للدولة او على مستوى الميزانية العمومية في سلوك الوحدة العائلية . وهذا ما يؤكد سلوك الموازنة العامة في طغيان نفقاتها التشغيلية وسيادة الطابع الاستهلاكي الحكومي الممول من موارد النفط الريعية ، مما جعل النشاط الخاص شديد الصلة بالنشاط الاستهلاكي للحكومة والتحصيل السريع للربح ومبتعداً عن ولوج مجالات تنمية الاستثمار الحقيقي مالم تقدمه الحكومة بصورة منحة، اذ يعبر عن ذلك بحلول ظاهرة التطور السريع لتجارة السلع الاستهلاكية والتمويل الاستهلاكي في اقصى صورته وتدني النشاط الانتاجي الخاص الى اخفض نقطة في تاريخ البلاد الانتاجي . وعلى هذا الاساس طبع النظام الاقتصادي بظاهرة شيوع تحصيل الربح او السعي وراء الربح كما يسمى اصطلاحاً rent seeking ليكون اليوم محور مايفكر به النشاط الخاص في تعاطي نشاطه الاقتصادي وتشابكه مع النشاط الاقتصادي للحكومة ، او ربما يمكن القول انه نشاط يتطفل parasitize بالغالب على النشاط الريعي الحكومي . إذ ينصرف مفهوم تحصيل الربح او السعي وراء الربح: على الطريقة التي تستخدم فيها موارد البلاد الحقيقية من أجل الاستيلاء على الفائض الاقتصادي الذي يتم تحصيله غالباً بصورة ريع مكتسب . فالنشاط الخاص كثيراً مايسعى الى دفع السياسة الاقتصادية باتجاهات تؤدي الى نجاحات اسمية لاتولد نطاق مستدام من القيمة المضافة ولا توفر في الغالب مقادير انتاجية او استثمارية مؤثرة تمتلك القابلية والشروط الموضوعية على استدامة التنمية، باستثناء تعظيم تحصيل الربح، كالتمتع بأعفاءات

ضريبية كبيرة او الاستفادة من سياسات حمائية واسعة او الانغماس بمسائل تدهور اسعار صرف العملات لتوليد نشاط اقتصادي مرتفع التكاليف لايساير الاستقرار ولايساند التنمية وهي الظاهرة التي اطلق عليها بحق الكتاب (Rowley, Tollison and Tullock 1988) في كتابهم الموسوم: **الاقتصاد السياسي في تحصيل الربح او السعي عن الربح** ، بأنها نجاحات تؤدي الى تحصيل الربح عبر نشاطات مباشرة غير منتجة .

إن الاقتصاد العراقي في ظروفه الربعية الراهنة هو احوج ما يكون الى دوراقتصادي للدولة يسهل الشراكة والاندماج مع النشاط الخاص ، عبر تركيبه فكرية ومنهجية اقتصادية تمثل عودة الى الماركنتالية الاقتصادية الجديدة و الترويج لادولوجيا النشاطات الخالقة للسوق او مايسمى بحركة مناصري نشاط الشركات المشتركة -المؤلفة من ملكية الدولة و ملكية الفرد معاً corporatists او بالأحرى مايمكن تسميته بالماركنتالين الجدد neo-mercantilists وهي النظرة التي ترى في التحالف الاقتصادي بين نشاط الدولة وقطاع الاعمال هو بمثابة تحول حاسم نحو اداء اقتصادي واجتماعي امثل وعال الانسجام والتوافق في توليد نمط راسخ من التنمية المستدامة .

وتعود بنا هذه الخطوة الى التقليد القديم والتطبيقات الماركنتالية او التجارية للقرن السابع عشر ، إذ يعتقد الماركنتاليون بالدور الاقتصادي النشط للدولة بغية تحفيز تجارة الصادرات وعدم تشجيع استيراد السلع النهائية وتشديد احتكارات تجارية ان صح التعبير يمكن ان تساعد على تقوية قطاع الاعمال وقوة الحكومة في آن واحد(ولكن كان تحت مبدأ اينما تصل الرايات تصل التجارة وان الراية والتجارة تتحركان معا). و يلحظ ان هذه الفكرة مازالت باقية الى يومنا الحاضر وتعتمدها القوة التصديرية العظمى الصاعدة او الجيوبولتك الجديد ،وبشكل خاص الصين الشعبية التي اقرنت قوة الدولة بالثروة للوصول الى ميزان تجاري فائض ، فضلا عن تعزيزها المستمر للقوة السياسية والعسكرية لها من خلال ابراز دور الدولة- الامة nation state في الحياة الاقتصادية او مايصطلح عليه اليوم باقتصاد القوة لإعادة توزيع التراكم الرأسمالي المركزي واستعادة الفائض الاقتصادي التاريخي على الصعيد العالمي .

وعلى الرغم من ان آدم سميث واتباعه في تفسير ثروة الامم حتى قد ربحوا المعركة الفكرية حتى الوقت الحاضر بين نموذجين للرأسمالية واقصد به نموذج السوق الحر إزاء النموذج الماركنتالي الجديد ، لكن الحقائق على ارض الواقع قد اظهرت كثير من الغموض في اطروحة ثروة الامم . فالنمو الريادي لليابان في العقود الماضية ولاسيما عقدي الخمسينيات والستينيات وكوريا الجنوبية في عقدي الستينيات والثمانينيات والصين منذ مطلع الثمانينيات قد اظهرت اقتصاداتها جميعاً أن هناك دور نشيط للحكومة يؤدي جنباً الى جنب مع النشاطات الواسعة التي يؤديها قطاع الاعمال الخاص . فجميع تلك النشاطات قد حفزت الاستثمار

والتصدير بشكل واسع وقللت من فرص الاستيراد . إذ تعد الصين اليوم عند أعلى مستوى من الادخار وأعلى مستوى من الفائض الاقتصادي في السنوات الأخيرة بأستخدامها التعاليم الماركنتالية على أوسع نطاق . وان فكرة آدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم (1776) واتهامه للماركنتالين على أنهم قوم لم يميزوا بين (الثروة) وبين مايمكن تسميته (بالمذخورات او الكنوز) مشيراً الى ان تراكم المذخورات من الذهب والفضة وتحقيق ميزان تجاري فائض كما كان يريده الماركنتاليون هي مجرد وسائل للحصول على الثروة من السلع القابلة للأستهلاك او الاستعمال قد وجدت ما يناقضها حقا من النماذج الراسمالية. إذ برهنت المدارس الماركنتالية الجديدة على ان النموذج الرأسمالي الراهن- المتمثل في تظافر نشاط الدولة والسوق- هو النموذج الأكثر نجاحا في التنمية و الذي تعتمد الاسواق الناشئة في الصين والبرازيل وروسيا والهند هو خلاف المذهب الليبرالي المطلق لثروة الأمم .

إن بلادنا التي تهيمن فيها الدولة على نسبه بلغت ربما قرابة 80% من الناتج المحلي الاجمالي في الوقت الحاضر لتترك نسبة قدرها 20% او اكثر بقليل الى النشاط الخاص ، هي اليوم بامس الحاجة الى نظام اقتصادي ماركنتالي جديد يُمكن من اكتشاف العلاقة الوطيدة بين نشاط الدولة الاقتصادي وقطاع الاعمال الخاص للنهوض بالتنمية ويعيد توصيف العلاقة ويعيد هيكلتها بعيداً عن الغموض الذي تقوده المدارس الليبرالية او الكلاسيكية الجديدة في دورة الحياة الاقتصادية لأمم العالم الثالث ، ولاسيما ان الازمة المالية والاقتصادية الدولية الراهنة قد برهنت الدور البالغ للامم الماركنتالية الجديدة والفكر الماركنتالي في استعادة الاستقرار والنمو الى الاقتصاد العالمي .

ويعكس الواقع التحليلي ، بعد استبعاد القطاع النفطي من مكونات الناتج المحلي الاجمالي، هيمنة القطاع الخاص على نسبة تقرب من 65% من اجمالي النشاط الكلي للبلاد ، ولكن من المؤسف حقاً نجد ان 65% من هذا النشاط يعبر عن سيادة نشاطات خدمية ضعيفة الارتباط بالنشاط الانتاجي والاستثماري الحقيقي مما اصبح السوق حاضنة للبطالة الفعلية . وعليه فإن الاقتراب الراهن بشكل مكثف من الفكر الليبرالي او النزعات الكلاسيكية الجديدة، التي ترى في نموذج الدولة بأنه مجرد وسيلة يتوسل بها حُماة افلاطونيون لسيادة المستهلك كما يقال ذلك في الادب الاقتصادي **Platonic guardians of consumer sovereignty** لا بد من مغادرته حالاً والتحول نحو الاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص وعد هذه الشراكة بديلاً ممكناً عبر توافر عوامل مركزية رئيسة هي الاطار القانوني الذي يحكم شراكات القطاعين العام والخاص واجراءات اختيار وتنفيذ الشراكات ودو المالية العامة في هذا السياق والالتزامات التعاقدية التي تستند اليها الشراكة ، فضلا عن توخي الشفافية والافصاح التام عن جميع المخاطر التي يتعرض اليها المال العام ، اي ان لا يكون المال العام وسيلة ميسرة للباحثين عن الربح او تحصيل الربح **rent seekers** على غرار ما هو سائد في الوقت الحاضر .

ان الشراكة في الدولة الريعية هو الاسلوب الواقعي للتحول من المركزية الاقتصادية الى ديموقراطية السوق ووضع ريع النفط والاياردات العامة في عجلة الاستثمار الحقيقي

للاقتصاد الحر وإعادة هيكلة القطاع الخاص وتغيير واقعه الهش عن طريق توليد زخم من الشركات الاستثمارية وشركات الانتاج المساهمة الخالقة للسوق والمعظمة للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتقوية فرص الانتاج والاستخدام في سوق العمل المنظمة وكفالة الفرد بقوة المجتمع التعاوني القائم عليها و بمشتركاته كافة . **وبهذا لا بد من استبدال النمط الرأسمالي للدولة الريعية من نمط المرحلة النيو كلاسيكية الراهن الذي افقد التطور الاقتصادي مكانته المرغوبة إلى النمط الرأسمالي الماركنتالي الجديد ، وعلى نحو يقوي فرص التنمية بموارد الامة وثرواتها القائمة ويحول البلاد من المركزية الاقتصادية وفراغات الفكر الكلاسيكي الجديد في توصيف حركتي السوق والدولة (وهو النمط الاقتصادي السياسي الراهن الذي افقد البلاد الكثير من شروطها الموضوعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية) الى نمط معمق من ديمقراطية السوق وعلى وفق رؤية ماركنتالية جديدة ، قوامها توليد شراكة استراتيجية بين السوق والدولة الريعية ، تتظافر فيهما القوة والثروة في جيوبولتك عراقي حديث .**